http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1523) السنة السادسة ـ الثلاثاء (2) حزيران 2009

أطفال الكبسلة في حدائق ميسان العامة

السياسيون ابتعدوا عن المجتمع وتناسوا عالم الطفولة المحاصر بالحرمان

ميسان – رعد شاكر

تشكو عوائل مدينة العمارة من إنعدام وسائل الترفيه في المدينة ، فعدا شريطاً ضيقاً من الحدائق المتواضعة القائمة منذ عقود على الضفة الشرقية لنهر دجلة الذي يشطر المدينة وكورنيش أنشيء حديثا يمتد على طول مسار النهر من الجهة الغربية ،لاتتوفر اية أماكن أخرى للترفيه والتسلية . وحتى هذه الحدائق فهي مقسمة بمساحات متباينة ومؤجرة من قبل بعض المستثمرين المحليين الذين أستغلوها ككازينوهات أقتصرجنس روادها على الرجال تحديدا حيث تكون طيلة النهار فارغة ساكنة لعدم وجود مظلات أو سقائف وما شابه ولكنها بُعيد الغروب بقليل تكتظ بالشباب والرجال من مختلف الأعمار.وتستمر جلسات السمر فيها إلى ساعات متأخرة من الليل .ورغم قيام أحد أصحاب هذه الكازينوهات باقتطاع جزء من مساحتها وعزله بسياج من قماش (الجادر) وحصير القصب لتخصيصه للعوائل إلا أن قلة منها فقط ترتاد هذا المكان لضيق مساحته وعدم توفره على أية وسائل للترفيه والتسلية فأقتصر زبائنه على المتزوجين حديثا او الذين في طريقهم للعش الذهبي .

يقول احد الشباب :" هذه هي المرة الثانية التي أصطحب فيها خطيبتي إلى هذا الكازينو العائلي وهو المكان الوحيد الذي يمكن الجلوس فيه والتمتع بشيء من الهدوء والعزلة بعيدا عن نظرات المتطفلين والفضوليين في شوارع المدينة التي تخلو من المنتجعات واماكن الترفيه الراقية " وفي نهاية شريط الحدائق ثمة حديقة عامة كانت تضم سابقا مجموعة من ألعاب الأطفال البسيطة كالأراجيح ودولاب الهواء والمنزلقات التي كانت توفر جزءا من التسلية لعوائل الأطفال التي ترتاد هذه الحديقة ولكن معظم تلك الألعاب اختفت الآن بعد أن سُرق بعضها وتهالك الآخر نتيجة القدم والأهمال ، فعزفت الكثير من العوائل عن القدوم الى هذا المكان المهمل ولم نجد سوى بضع عوائل بمعيتهم عدد من الأطفال . أول المتحدثين للمدى كان عقيل عبد الواحد – موظف –جلس قرب زوجته فيما طفلاهما يجلسان على مقربة متخذين من رقعة ثيل وسط الساحة المتربة مكانا للعب . يقول عبد الواحد انه يأتي بعائلته الصغيرة الى هذا المكان مرة او مرتين في الشهر لغرض الترفيه عن الاطفال مضيفا " توجد ضمن هذا الشريط من الحدائق كازينو للعوائل ولكنها لا تتميز عن هذا المكان كثيرا فقط هي محاطة بسياج من القماش وتحتوي على كراسي وطاولات مزينة بالزهور ويفرض عليك عند دخولها ان تشتري طعاما من داخل الكازينو او تشرب مشروبات وباسعار ضعف سعرالسوق ولا يسمحون للعوائل بجلب طعامهم معهم لذا فنحن نفضل الجلوس في هذه الحديقة البسيطة ونجلب عشاءنا معنا من البيت "

ثقافة العبودية للسلطة

علي عبد الحسن عبد علي – مدرس وطالب دكتوراه تحدث قائلا " مدينة العمارة فقيرة في كل مجالات التسلية والترفيه و الخلل يكمن في القائمين على الأداء في المحافظة ومن المفترض أن يهتموا بتوفير وسائل الترفيه علما أنها لا تكلف مبالغ طائلة والمدينة تتوفر على مساحات واسعة من الأرض الخلاء . والمشكلة ليست في قصور الأداء الحكومي فقط وأنما المواطن لا زال سلبيا وصامتا وأعتقد أن ثقافة العبودية للسلطة لا زالت سائدة في أوساط المجتمع ، نحن لا ندعو للقيام بثورة ولكن نتمنى أن ترتفع الأصوات للضغط على المسؤولين لتصحيح الأوضاع وهذا جانب من الحق الديمقراطي في التعبير عن الرأي .

من جهتها قالت أم زهراء – مضمدة في مستشفى الزهراوي الجراحي – تتنزه مع صديقتها وأطفالهما " نأتي إلى هذه الحديقة فقط لأن بقية الحدائق مؤجرة لأصحاب الكازينوهات وهي مخصصة للشباب وحتى هنا نشعر أننا مقيدات و لا نأخذ راحتنا لوجود ثكنة عسكرية ملاصقة للحديقة ." فيما علقت صديقتها "نحن راحت علينا وكبرنا ولكننا نأمل أن تبنى ملاعب لأطفالنا ." و في طريقنا إلى حديقة السندباد (ضمن شريط الحدائق ذاته) والتي لا زال العمل جاريا لتأهيلها منذ عدة أشهر ألتقينا بالأديب سلام نوري – قاص – فتحدث عن أفتقار المدينة للمتنزهات وأماكن اللهو البريء ومما قاله " أبحث في المدينة عن ملاهي الأطفال وسوف لن تجد سوى بعض الأراجيح الصدأة و المتهالكة ومن يدعي الأهتمام بالطفولة هم المتاجرون بالشعارات اصحاب المؤسسات والمنظمات النفعية وشبه الوهمية الذين تراهم فقط في المناسبات يجلبون كورساً من الأطفال ويلبسونهم ملابس زاهية ويلقنوهم أنشودة دينية او وطنية ومن ثم يغذونهم الموز حتى يقبضون من المسؤول راعي الاحتفال بعض النقود!! ولكن أذهب الى تقاطعات الشوارع والأسواق ترى الأطفال يحملون علب الكلينكس ليبيعوها ويأكلوا بثمنها سندويش فلافل اوتشاهد طفلا يمسح زجاج السيارات ومجاميع من الأطفال المتسولين . لحد الآن لا توجد لافتة خضراء تبشر بالخير للطفولة و الخطاب السياسي الراهن أبعد السياسيين تماما عن واقع المجتمع وبضمنه عالم الطفولة المحاصر بالحرمان الكبير "

جيل قديم وجيل جديد

في حديقة السندباد المظلمة ، كونها لم تجهز بالإنارة لغاية الآن ، كانت نافورات المياه التي تتوسط الحديقة تقذف برذاذ الماء عاليا فيما توزعت حلقات من الصبية والمراهقين في زوايا الحديقة يدخنون السجائر والنركيلات ويتبادلون الاحاديث والتعليقات بصوت عال بينما كان بعض الفتية الدراجين يتجولون بدراجاتهم النارية في ممرات الحديقة المرصوفة حديثاً. بعض العوائل اتخذت مكان جلوسها في الفسحة القريبة من بوابة الحديقة حيث كانت مصابيح اكشاك المرطبات المشيدة على جانبي مدخل الحديقة تضيء بأنوارها هذه الفسحة . اول من التقيناهم هنا (ابو أركان) رجل ستيني أفترش مع زوجته وبناته بساطا ريفيا أكتفى بالقول: "والله نتحرج من القدوم الى هنا بسبب المعاكسات من قبل المراهقين والشباب.. ولكننا نضطر للمجيء بسبب أنقطاع الكهرباء وحرارة الجو في البيت ونجلس هنا دون حراك حتى يبرد الجو قليلا ثم نعود للبيت .. أين نذهب .. لا يوجد مكان عام لائق في المدينة ، حتى الأعياد نقضيها في زيارة الأقارب أو مشاهدة التلفاز"، على مسافة قريبة التقينا بعائلة اخرى فضلت سيدتها وهي – معلمة متقاعدة – عدم البوح بأسمها وتحدثت قائلة: "الآن بعد فرض القانون في المدينة بدأ الناس بالخروج للحدائق مع توفر بعض الأشياء مثل تأهيل هذه الحديقة نحن الجيل القديم تعلمنا على الحرمان والمفروض بالحكومة أن تتابع وتتفقد توفير وسائل الترفيه للعوائل والأطفال لأن الحرمان من الترفيه يؤثر سلبا على نفسية الإنسان خصوصا الأطفال والمراهقين . في المدارس نلاحظ أن الطالب دائما حزين ومتأزم نفسيا أو غير مستقر نفسيا نحن لسنا دولة فقيرة والحمد لله ويجب على الحكومة بناء حدائق ومدن الألعاب وحدائق الحيوان وهي لا تكلف الكثير كما أنها توفر مداخيل جيدة للدولة .. ونحن نأمل خيرا بالمستقبل "

كبسلة الأطفال

قبل أن نغادر الحديقة أرتفع صراخ حاد في مدخل الحديقة وسرعان ما تجمع حشد من الشباب في ذات المكان وعند استفسارنا تبين ان رجال الامن القوا القبض على احد الذين يروجون الحبوب المخدرة في الحديقة واوسعوه ضربا وركلا حين حاول الفرار من قبضتهم فكان يصرخ بشكل هستيري .

وأفادنا عادل ابو سلام – صاحب كشك العصائر والمرطبات الكائن عند بوابة الحديقة – بالقول "لا توجد متابعة لهذه الحديقة التي تفتقد للإضاءة ما جعلها مرتعا للمكبسلين ومكانا لتعاطي المشروبات الروحية وممارسة أشياء أخرى أستحي من قولها خصوصا أنها تظل مفتوحة للساعة الواحدة ليلا ..سابقا كانت توجد سيارة لشرطة النجدة ترابط قرب مدخل الحديقة وقد تم سحبها من هنا قبل فترة ولا يوجد سوى حارس واحد وهو يخشى هؤلاء الشباب المتهورين الذين يضايقون العوائل ويعاكسون الفتيات ويدخلون بدراجاتهم النارية ويرمون أوراقاً تحمل أرقام هواتفهم النقالة أمام الفتيات والعوائل التي بدأت تزهد في المجيء الى هنا لهذه الأسباب ما أثر سلبا على عملنا ."

وناشد ابو سلام الجهات المسؤولة للإسراع بإنارة الحديقة ووضع مفرزة من الشرطة لضبط الأمن داخل الحديقة .

اقلام ناعمة

لماذا نعترض في الوقت الضائع؟

ايناس طارق

كل شي الآن في العراق يواجه الاعتراض من قبل القوى السياسية التي تحاول الاعتراض بمناسبة او بدونها ،والاعتراض يكون قبل ان يصدر قرار او اتفاق او حتى مناقشة ..المهم هو اعلان الاعتراض لمواجهة الاطراف السياسية الاخرى إن كان هذا الاعتراض والرفض بقصد او بدونه وعلى علم الجميع من كبار المسؤولين في الدولة والشعب بأن الاعتراض ليس في محله ولايخدم المصلحة العامة انما المصلحة الشخصية الفردية لأشخاص شغلوا مناصب وزارية لا يستحقونها انما اعتلوا تلك المناصب،بفعل المحاصصة السياسية التي أصبحت هي الحلقة الرئيسية لكل المصائب التي يواجهها العراق .

وحاليا الساحة العراقية تشهد سلسلة من التوترات إضافة الى التوترات الأمنية، منها كشف حالات الفساد الإداري والمالي لعديد من الوزارات،والتي مع الأسف جميعها ذات مساس بحياة واقتصاد المواطن العراقي ،الذي دأب على مشاهدة التلفاز لمعرفة ما تم اكتشافه من امور خفية كانت،بعيدة عن انظار لجان النزاهة والمفتش العام وبقدرة قادر،تنكشف جميع الاوراق الخفية لتظهر للعلن عن تورط مسؤولين كبار بقضايا فساد مالي او تغاضيهم عن تلك الاعمال التي يقوم بعض المقربين منهم بممارستها،وبوقت قياسي تتوافق جميع الاراء السياسية لإصدار مذكرة بحق المسؤول لاستجوابه في جلسات البرلمان العراقي ،ومن ثم تطبيق قانون العفو العام ، ومن ثم امكانية الاستقالة حلا للمشكلة وبوقت جذري وقصير، اذن لماذا لاتتفق الآراء والرؤيا السياسية العراقية جميعها في حل مشاكل المجتمع العراقي بعد مرور ست سنوات من سقوط الدكتاتورية، والى متى يبقى المسؤول المخطئ بعيداً عن نيل العقوبة، اذا ثبتت ادانته او تورطه في قضايا أساءت للمواطن العراقي بصورة مباشرة اوغير مباشرة ، وفي حالة هروب المسؤول المفسد،لاتصدرمذكرة توقيف بحقه، بمساعدة الانتربول وكأنه كان ضيفا خفيف الظل يختفي ويتبخر،ليبدأ حياة مليئة بالترف، ويتمتع علنا بانفاق المال العام والمواطن العراقي الذي لاحول ولاقوة له بالاعتراض على رداءة عمل وزارة الكهرباء،وهذا الاعتراض يشتد ازره عند حلول كل فصل صيف، وبارتفاع درجات الحرارة، والاسعار في السوق المحلية تضامنا مع ارتفاع اسعار الوقود ، وسوء تقديم الخدمات البلدية، وعدم نقاوة الماء الصالح للشرب الذي اصبح يشكل ثقلا إضافيا ،على كاهل المواطن المتعب لانفاقه اموالاً إضافية لشراء قناني الماء الصالح للشرب، ولكن لا احداً يأخذ باعتراضه ؛ فقط يكون الرد بتعليق كلام للمسؤول المعني بالأمر، نحن نعمل لتوفير الامن والامان والخدمات للمواطن العراقي، وعملا بمبدأ الديمقراطية من حقه ان يعترض .

> لماذا لانتعلم من تجارب الدول الاخرى والتي لاتتمتع باقتصاد مالي كبير انما يسود الفقر والبؤس شعوبها بأن تحتقر الاعضاء المثيرين للريبة والمتلاعبين بالمال العام وطردهم وحبسهم لتلقيهم الرشاوى

لماذا لانتعلم من تجارب الدول الاخرى والتي لاتتمتع باقتصاد مالي كبير انما يسود الفقر والبؤس شعوبها بأن تحتقر الاعضاء المثيرين للريبة والمتلاعبين بالمال العام وطردهم وحبسهم لتلقيهم الرشاوى، وبانهم لايستحقون دينارا واحدا من المال العام.

لماذا لانفعل هكذا ونكتفي بكشف المفسدين الصغار وبالجملة(المدراء والموظفون) وترك المفسد المفرد(الوزير) يصول ويجول كيفما يحلو له، ومتى نطبق الديمقراطية التي أصبح فهمها متوترا بتوتر الأوضاع الأمنية والاقتصادية تارة، وتارة اخرى بكشف الفساد المالي والإداري الذي جاء مع الأسف متأخرا، وماذا سوف تكشف الايام القادمة من عجائب للمواطن العراقي البعيد عن المعترك السياسي؟

ارتفاع متوقع بأسعار الأدوية في بابل ومخاوف من شحة البعض منها

> تشهد محافظة بابل هذه الأيام أزمة حادة في بعض الأدوية والعقاقير الطبية وارتفاع أسعارها بصورة جنونية . مواطنون يرون إن الدولة يجب أن تأخذ على عاتقها إيجاد البدائل المناسبة من أجل تخفيف معاناة المواطنين .
> عدد من أصحاب المذاخر والصيدليات أعلنوا دعمهم ومساندتهم للمشروع الوطني الذي يدعو إلى توفير الأدوية المفحوصة في البلد .

بابل / إقبال محمد

وأكدوا التزامهم الوطني والأخلاقي لدعم هذا المشروع والعمل لتحقيق الغاية المرجوة من هذا القانون من حيث توفير الأدوية ذات المنشأ الجيد ومطابقتها للمواصفات الدستورية حيث تعد مهنة الصيدلة من المهن المهمة والضرورية في المجتمع ومن الكفاءات العلمية التي كان لها الدور المهم والأساسي في توفير الدواء في البلد وخاصة بعد سقوط النظام السابق/ حيث كان للقطاع الخاص في مهنة الصيدلة الدور الأساسي في توفير أكثر من ٩٠٪ من حاجة البلد من الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية والمنقذة للحياة رغم صعوبة تلك الفترة المظلمة وماكان يتعرض له البلد من الإرهاب الأسود ولمدة أكثر من خمس سنوات ورغم كل تلك الظروف السيئة وغياب الرقابة (لم تسجل أي حالة تسمم أو تلوث في الأدوية) وكان للقطاع الخاص الدور الأساسي في مساندة وزارة الصحة بجميع مؤسساتها .

لقد تم تشكيل لجان لمتابعة الأدوية غير المفحوصة ومحاسبة المقصر وهي آلية قانونية للتخلص من الأدوية الفاشلة وإن مصلحة المريض هي الغاية الأساسية التي يرجوها جميع الصيادلة .

وأضافوا إن أهم مشاكل تطبيق القانون إنه في بداية كل مشروع يتم تحديد الايجابيات والسلبيات فعندما تكون الايجابيات أكثر من السلبيات فيكون المشروع ناجحاً وبما إن المشروع الوطني هو ما يسعى إليه جميع المواطنين وهو غاية كل صيدلي إذ لابد من إنجاحه حتى ولو كانت السلبيات أكثر من الايجابيات وذلك بوضع الحلول لتلك المشاكل ومن هذه المشاكل وجود أكثر من رقم وجبة في صندوق الفحص.وإن عملية فحص أي مادة دوائية في المركز الوطني للرقابة تحتاج إلى وقت في أحسن الظروف من (٦/٣) أشهر وأحياناً أكثر من ذلك . علماً إن فحص الأدوية في كل مدن العالم لا يستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع وقد اعتذر المركز الوطني للرقابة عن فحص عدد كبير من الأدوية بدون ذكر السبب فقط يذكر كلمة إعتذار . ومن المتوقع حصول شحة شديدة في الأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة والأدوية المنقذة للحياة بسبب عدم الإسراع في عمليات فحص الأدوية علماً إن في العراق مركز واحد للرقابة الدوائية وإن عدد الأدوية التي يتم استيرادها تتجاوز عشرين ألف نوع وهذا عدد كبير لا يستطيع المركز أن يقوم به بدون فتح مراكز جديدة للفحص في المحافظات وإن آلية استيراد أي مادة دوائية تحتاج لتسجيل تلك المادة في وزارة الصحة وهذه الآلية تحتاج إلى أكثر من شهرين ثم طلب إجازة استيراد لتلك المادة وهي تحتاج إلى شهر تقريباً ثم يتم دفع المبلغ إلى الشركة المصنعة لغرض شحن المادة وهذه العملية تحتاج إلى شهر تقريباً ثم ترسل النماذج إلى المركز الوطني لغرض إجراء الفحص وهذه العملية تحتاج إلى أكثر من ثلاثة أشهر وإن التأخير بهذه العملية سيؤدي إلى زيادة أسعار الأدوية إلى ضعف السعر وبالتالي سوف يعاني المواطن الفقير من هذه العملية ويكون المتضرر الوحيد .

وحينما أصبح وجود شهادة فحص من شروط شراء الأدوية من قبل المؤسسات الصحية فإن لجان شراء الأدوية في المؤسسات الصحية لم تستطع تحقيق فحص أكثر من ٥٠٪ من الأدوية المفقودة والشحيحة . أما ٥٠٪ الأخرى فكانت تغطى من القطاع الخاص فإن تطبيق هذا المشروع بهذه السرعة بدون وجود بديل سوف يعرض المؤسسات الصحية إلى نقص حاد في الأدوية المنقذة للحياة وخاصة عند حدوث الكوارث الصحية وتفشي الأمراض الانتقالية ووقوع بعض الأعمال الإرهابية بين الحين والآخر .

الحلول المقترحة

وأضاف أصحاب المذاخر والصيدليات إن حلولاً مقترحة قدمناها من أجل تقديم الخدمات وتقديم الدواء المفحوص وبأسعار مناسبة ومنها إن غايتنا متوازية مع غاية وزارة الصحة من حيث توفير أفضل الخدمات وأفضل الأدوية للمريض فلابد من العمل سوياً لتحقيق هذا الهدف وذلك بتوفير الأدوية الجيدة وبأسعار مناسبة من خلال عدة طرق ومنها وضع خطة قريبة الأمد وسريعة التنفيذ وخطة بعيدة الأمد بحيث نضمن توفير أدوية جيدة ومفحوصة وعدم حدوث أزمة دوائية حيث إن الخطة قريبة الأمد تعتمد على فحص الأدوية في مراكز الرقابة الدوائية في بلد المنشأ أو يتم تحديد مراكز رقابة دوائية عالمية أو عربية معترف بها لإجراء الفحص ومن ثم تتم المصادقة على شهادات الفحص من قبل السفارة العراقية في تلك الدولة تستثنى من هذه الآلية الأدوية المهمة والمنقذة للحياة والتحاليل الوريدية . أو حسب ما تراه وزارة الصحة العراقية حيث يتم فحص هذه الأدوية المهمة داخل العراق . وهذه الطريقة هي من أجل الإسراع في عملية فحص الأدوية والتي لا يستطيع المركز الوطني للرقابة الدوائية القيام وحده بعمليات الفحص .

أما الخطة البعيدة الأمد فأنها تتم بإنشاء عدد من مراكز الرقابة الدوائية موزعة بأكثر من محافظة في البلد . وكذلك على الحدود وبتوسيع المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية في بغداد من حيث زيادة عدد الموظفين وإجراء دورات تدريبية لهم خارج البلد وفتح باب الاستثمار للشركات العالمية لإنشاء مراكز للرقابة الدوائية . والاتصال بشركات الأدوية العالمية ذات المناشئ الرصينة ومفاتحتها للاستثمار داخل العراق من حيث بناء معامل أدوية لتلك الشركات داخل البلد بحسب شروط وزارة الصحة مثل شركة كلاكسو البريطانية . وتفعيل دور الشركة العامة لاستيراد الأدوية في وزارة الصحة بتوقيع عقود الوكالات مع شركات الأدوية وإعادة العمل بالحصة الدوائية الشهرية للصيدليات الأهلية وبذلك يكون الاعتماد الأكبر للصيدليات الأهلية على الحصة الدوائية ويقل الاعتماد على الأدوية المستوردة من القطاع الخاص وتضمن عدم حصول أي أزمة دوائية .

السيطرة على تداول الأدوية

وأشار أصحاب المذاخر والصيدليات بأن محافظة بابل هي المحافظة الوحيدة في منطقة الفرات الأوسط التي طبق فيها المشروع الوطني للسيطرة على تداول الأدوية علماً إن المحافظات القريبة من بابل لم يطبق فيها هذا المشروع ويقوم أصحاب المذاخر والصيادلة بشراء الدواء من المذاخر في هذه المحافظات .

دخول الأدوية عبر الحدود

قال الدكتور ثامر جاسم خضير مدير قسم التفتيش والشكاوي في دائرة صحة بابل إن المشروع الوطني للسيطرة على تداول الأدوية في القطاع الخاص هو بإشراف مباشر من قبل رئيس الوزراء ومتابعة من قبل مدير الصحة والمفتش العام والمشروع ليس جديداً وبدأ العمل فيه قبل عام وعقدت عدة اجتماعات الغرض منه السيطرة على الأدوية في القطاع الخاص وذلك للانفلات ودخول الأدوية عبر الحدود وبدون فحص ودخول أدوية فاشلة وغير شرعية للقطر ظهرت الحاجة لتطبيق هذا المشروع .

تم تشكيل غرفة عمليات في محافظة بابل برئاسة مدير عام صحة بابل وعضوية مدير تفتيش صحة بابل وعضو من مجلس المحافظة ونقيب الصيادلة وممثل من مديرية الشرطة وقسم الصيدلة في الصحة وإعلام صحة بابل أثناء القيام بجولات لغرض إعطاء قوة للمشروع أثناء تطبيقه ولغرض إعطاء رسالة لجميع المتداولين للأدوية من القطاع الخاص بأن الموضوع في غاية الأهمية ويجب وضع حد للقضاء على الظواهر السلبية من تداول الدواء .

وبالفعل حققنا ما نصبوا إليه وهو السيطرة على الأدوية بصورة عامة والأدوية الفاشلة بصورة خاصة والأدوية غير المفحوصة. وقمنا قبل ذلك بتنفيذ عدة اجتماعات مع مدراء المذاخر والصيدليات وحثهم على عدم تداول الأدوية الفاشلة وغير المفحوصة وإعطاء الموضوع أهمية كبيرة دون النظر للمكسب . وقمنا بأخذ تعهدات بعدم تداول الأدوية الفاشلة والغير المفحوصة . بعد ذلك قمنا بحملات تفتيش لجميع المذاخر والتي هي عددها ١٢ مذخر و٢ مكاتب علمية وسنقوم بعمليات تفتيش للصيدليات والبالغة عددها ٢٩٤ صيدلية . وخلال زيارتنا للمذاخر والمكاتب العلمية (المصدر الرئيسي) صادرنا كميات كبيرة من الأدوية غير المفحوصة وهناك أدوية لا يوجد فيها شهادات فحص .وتم تبليغنا من قبل الوزارة والمفتش العام وبتواريخ مثبتة للقيام بالحملات التفتيشية ضمن جدول زمني وهناك تنسيق مع الجهات الساندة الأخرى مثل الأمن الوطني ومكتب مكافحة المخدرات ومكتب الجريمة الاقتصادية ومكتب الجريمة المنظمة من أجل إسناد هذه الحملة .

وبين الدكتور ثامر لكل مشروع جديد له ايجابيات وسلبيات مثل ارتفاع أسعار الأدوية وفقدان وشحة أدوية أخرى وتمت دراسة هذه الجوانب من أجل تذليل كل السلبيات ووضع الحلول المناسبة مثل ارتفاع الأدوية وفقدان البعض منها .

وأشار بأن مشروع فتح مراكز للرقابة الدوائية في بعض المحافظات مطروح لدى الجهات المختصة ويدرس بعناية علما إن أسعار الأدوية قد ارتفعت إلى أضعاف مضاعفة، حسب المواطنين وخصوصاً أدوية الأمراض المزمنة والمنقذة للحياة خلال الأسابيع الماضية وكذلك فقدان وشحة أعداد كبيرة من الأدوية وبين إنهم يبحثون عن الدواء الخاص بهم في عدد كبير من الصيدليات ولكنهم لا يجدونه وتمنوا على الجهات الصحية وضع حل فوري ومناسب لآلام وتعب المواطنين.